مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد السابع - اللغة العربية - حزيران 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.07.25.14

بلاغة التعبير في كلام العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري

م. م. أحمد أسامة علاء الدين
تدريسي في قسم اللغة العربية / كلية التربية / الجامعة العراقية
البريد الجامعي : (ahmed.o.aladdin@aliraqia.edu.iq)

مستخلص:

عند تتبعي لكلام العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري تبين لي أنَّ في كلامهم تعبيرات بلاغية، مثل الحذف، والاستعارة، والمجاز المرسل؛ لذلك اسميت هذا البحث بـ(بلاغة التعبير في كلام العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري). وتكمن لطافة البحث؛ أنَّ الباحث التمس الجوانب البلاغية في تعبيرات عالجها أصحاب المعجمات وأصحاب كتب لحن العامة ضمن الأخطاء اللغوية.

الكلمات المفتاحية: العامّة، معجمات الألفاظ، القرن الرابع الهجري، الحذف، الاستعارة، المجاز المرسل.

The rhetoric of most linguist's expressions in the 4th Century Hijri

Assistant Teacher/Ahmed Osama Aladdin
Teaching at the college of Education/AL-Iraqia University
(ahmed.o.aladdin@aliraqia.edu.iq)

Abstract:

When I studied the most linguist's expressions in the 4th Century Hijri, I discovered that their speech contained rhetorical expressions, such as omission, borrowing, and metaphor. Therefore, I titled this research " The rhetoric of most linguist's expression in the 4th Century Hijri".

Keywords: most linguist's, dictionaries, fourth century AH, omission, borrowing, metaphor.

مقدمة:

تناول هذا البحث الذي وسمته: بـ (بلاغة التعبير في كلام العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري) التعبيرات البلاغية التي رصدتها في كلام العامة بحسب الأمثلة التي توافرت لي في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري، وقد خصصت معجمات الالفاظ في القرن الرابع الهجري لأنها كانت المعين الثرّ الذي أغنى المعجمات الأخرى سواء كانت وليدة القرن الرابع الهجري أو القرون اللاحقة له، ولاسيما جمهرة ابن دريد (ت321هـ) وتهذيب الأزهري (ت370هـ) وصحاح الجوهري (ت393هـ) التي عالجت التعبيرات العامية وتكفلت ببيان بديلها الصائب الذي يتفق مع اللسان العربي الفصيح القويم. وكان هذا التخصيص في العنوان فقط أما في جانب البحث فقد تابعت المفردات العامية في جميع المعجمات سواء كانت من معجمات القرن الرابع الهجري أو القرون اللاحقة لها فضلًا عن الرجوع إلى كتب لحن العامة بصفتها المصدر الأول لهذه الألفاظ. وقد يتبادر إلى الذهن لماذا لم تأتِ الدراسة في كتب اللحن وجاءت في معجمات الألفاظ؟ وأجيبُ عن هذا السؤال بأنّ معجمات القرن الرابع الهجري أقرب إلى أنْ تكون دائرة معارف متنوعة رصد أصحابها الكثير من المعلومات اللغوية على مختلف المستويات اللغوية فوجدت تقديم البحث عبر هذا المعجمات اعتراف بفضل أصحاب هذه المعجمات الذين يسروا للباحثين بعدهم الاطلاع على تراثنا اللغوي وصنيع لغويينا الذين كانت مؤلفاتهم مصدرًا للمعجمات الموسوعية التي أصبحت فيما بعد منارًا يهتدي به الباحث في علوم العربية.

ولفظ (العامة) الذي أطلقه أصحاب كتب (لحن العامة) وأصحاب (معجمات القرن الرابع الهجري)، لم تحدد دلالته عندهم، فيحتمل أنْ يُرادَ به (عامة الناس)، ويحتمل أنْ يراد به (عامة اللغويون) وسيأتي بيان ذلك في تحديد دلالة مصطلح العامة.

وقد قسمت التعبيرات البلاغية التي رصدتها في كلام العامة بحسب الأمثلة التي توافرت لي في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري، على ثلاثة أقسام، القسم الأول: الحذف في كلام العامّة، والقسم الثاني: الاستعارة في كلام العامّة، والقسم الثالث: المجاز المرسل في كلام العامّة.

ختاماً أود بيان أنّ ما ذكرته من تعبيرات بلاغية قد تكون صادرة عن لغويين وقد تكون صادرة عن أناسٍ غير مختصين في اللغة، وهنا تكمن لطافة هذا البحث إنَّ الباحث قد التمس الجوانب البلاغية في تعبيرات عالجها أصحاب المعجمات وأصحاب كتب لحن العامة ضمن الأخطاء اللغوية.

تمهيد:

المؤلفات الأولى في لحن العامة:

أقدم المؤلفات التي رصدتها في هذا الفن كتاب (ما تلحن فيه العوام) للكسائي (ت189هـ)، جاء في أوله: ((هذا كتاب ما تلحن فيه العوام مما وضعه علي بن حمزة الكسائي للرشيد هارون ولابد لأهل الفصاحة من معرفته)).[1] وكتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت (ت244هـ) فضلًا عن كتابه الآخر الذي أسماه (الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها)[2]. وكتاب (الفاخر) للمفضل

(1) ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي: ص 90.

(2) تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، (الطبعة الأولى – 1969)، مطبعة جامعة عين شمس.

بن سلمه (ت نحو290هـ)، جاء في مقدمته: ((هذا كتاب معاني ما يجري على ألسن العامة في أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب وهم لا يدرون معنى ما يتكلمون به من ذلك، فبيناه من وجوهه على اختلاف العلماء في تفسيره، ليكون من نظر في هذا الكتاب عالمًا بما يجري من لفظه ويدور في كلامه. وبالله التوفيق)).[1] وكتاب (الفصيح) لأبي العباس ثعلب (ت291هـ)، قال في مقدمته: ((هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم)).[2]

تحديد دلالة مصطلح (العامّة):

لما كانت دلالة لفظة (العامة) تحتمل وجوهًا عدّة كان لا بدَّ من بيان معنى هذه اللفظة من حيث اللغة والاصطلاح وكما موضح على النحو الآتي:

دلالة (العامة) لغة:

تناقل أصحاب المعجمات كلام الخليل فيما يخص معنى (العامة)، قال الخليل: «العَامَّةُ خِلافُ الخاصَّةِ».[3] وقال ابن فارس: «((عَمَّ) الْعَيْنُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الطُّولِ وَالْكَثْرَةِ وَالْعُلُوِّ».[4]

فالعموم والعامة والعوام ألفاظ تدل على الكثرة، وإذا ما انتقلنا إلى الحديث عن أصناف الناس فإنّ عامة الناس غير خاصتهم، ومهما طال الكلام أو قصر فإنّ دلالتها لا تخرج عما ذكره الخليل وابن فارس.

دلالة (العامة) اصطلاحًا:

(العامُّ) بحسب تعريف الجرجاني (ت816هـ): ((لفظٌ وضع وضعًا واحدًا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له)).[5]

فمعنى (الكثرة) غالب على هذه اللفظة، وقريب من فحواه مصطلح (العامة والعوام)، وبقيت دلالة الكثرة الغالبة هي الطاغية على دلالة هذا المصطلح عند أصحاب كتب لحن العامة، فعند إطلاق هذا المصطلح قد يُرادَ به (عوام الناس)، وقد يراد به (اللغويون عامةً).

قبل الانتقال إلى السؤال الآتي يجب التنبيه على أنّ مصطلح العامة مرتبط بالخطأ اللغوي، لذلك جاء هذا السؤال: (من الطبيعي أنْ يخطأ عوام الناس في اللغة ولكن كيف لعوام اللغويين أنْ يخطؤوا؟).

والإجابة عن هذا السؤال قد تصدى لها أصحاب كتب التصحيح اللغوي في القرون الأولى للتأليف اللغوي العربي والذين عرفت كتبهم بكتب لحن العامة و كتب لحن العوام، فقد تصدى أصحاب كتب لحن العامة للحن الذي استشرى بين اللغويين، هذه الطبقة الكبيرة التي تعد اللغة الفصيحة الصحيحة مادتها الأساس وجوهرها؛ إذ إنّ تكاسل الكُتّاب وإهمالهم، هم ومن شاكلهم عن تقصي الألفاظ الصحيحة والمعاني السليمة كان سببًا في ظهور اللحن بينهم، إلا أنّ الأنباه من اللغويين ما لبثوا أنْ تصدوا لذلك الخلل بما يقوّمون به لسانهم ويدهم، وقد ذكر ذلك ابن قتيبة (ت276هـ) صاحب كتاب (أدب الكاتب) في مقدمة كتابه، قائلًا: ((فإنّي رأيتُ كثيرًا من كُتّاب زماننا كسائر أهله قد استطابوا الدَّعَةَ واستوطؤوا مركب العجز، وأعفوا أنفسهم من كدّ النظر وقلوبهم من تعب التفكر...فلمّا رأيتُ هذا الشأن. كل يوم إلى نقصان، وخشيت أنْ يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له

(1) الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، مقدمة المؤلف: ص 1.
(2) كتاب الفصيح، لثعلب: ص 260.
(3) العين: (1/ 95)
(4) مقاييس اللغة: (4/ 15)
(5) التعريفات للجرجاني (باب العين): ص148.

حضًا من عنايتي وجزءً من تأليفي؛ فعملت لمغفل التأديب كُتُبًا خفافًا في المعرفة، وفي تقويم اللسان واليداً يشتمل كل كتاب منها على فن، وأعفيته من التطويل والتثقيل)).[1]

وكذلك قد أزرى أبو بكر الزبيدي (ت379هـ) صاحب كتاب (لحن العوام) على اللغويين الذين وصفهم (بالخاصة) اللحن والخطأ الذي ما لبث أنْ ظهر عند (عامة الناس) ثم تبعهم عليه (خاصة أهل اللغة)؛ إذ قال في مقدمة كتابه: ((مما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه، أو وضعوه غير موضعه، وتبعهم على ذلك الكثرة من الخاصة، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم، واستعمله جلّة الكُتّاب، وعلية الخدمة في رسائلهم، وتلاقوا به في محافلهم. فرأيت أنْ أنبه عليه، وأبين وجه الصواب فيه، وأنْ أفرد لما يحضرني منه كتابًا أحصره به، وأجمعه فيه، وأدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم، مما عسى أنْ لا يعزُب عمن تمسك بطرفٍ من الفهم، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به. وإنّما نذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه)).[2] وقد أشار الحريري في مقدمة كتابه (درّة الغواص في أوهام الخواص) إلى الأمر ذاته، فقال: ((فإني رأيت كثيرًا ممن تسنموا أسنمة الرتب، وتوسموا بسمة الأدب، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراعف أقلامهم، مما إذا عثر عليه، وأثر عن المعزو إليه خفض قدر العلية، ووصم ذا الحلية، فدعاني الأَنَفَ لنباهة أخطارهم والعكف بإطابة أخبارهم إلى أنْ أدرأ عنهم الشُّبه)).[3]

إلا أنّ الجاحظ (ت255هـ) قد قسّم اللغويين إلى (عامة) و(خاصّة) إذ قال: ((وأمّا العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا. على أنّ الخاصة تتفاضل في طبقات أيضًا)).[4] فهو يريد بالعامة هنا، عامة اللغويين، الذين بحسب رأيه لم تبلغ منزلة الخاصة من اللغويين، وكذلك الخاصة عنده تتفاضل في طبقات.

ومهما يكن من أمر تخصيص معنى العامة عند الجاحظ باللغويين فقط، فإننا حين ننظر في كلام ابن قتيبة وأبي بكر الزبيدي وحين نتقصى كلام العامة في مضانه من المعجمات العربية نخلص إلى حقيقة واحدة، هي أنّ لفظ (العامة والعوام) قد يُراد به (عامة الناس) وقد يراد به (عامة اللغويين).

وبعد تحديد دلالة المصطلح أنتقلُ إلى بيان التعبيرات البلاغية التي رصدتها في كلام العامة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري، وقد قسمتها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحذف في كلام العامّة.

القسم الثاني: الاستعارة في كلام العامة.

القسم الثالث: المجاز المرسل في كلام العامّة.

القسم الأول: الحذف في كلام العامّة:

الحذف لغة: القَطْعُ والإسْقَاطُ،[5] ((حَذَفَ الشَّيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفاً: قَطَعَهُ مِنْ طَرْفِهِ، وحَذْفُ الشَّيءِ: إسْقاطُهُ)).[6]

اصطلاحا:

قال ابن جني: ((قد حَذَفَت العرب الجُملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلاّ

(1) أدب الكاتب: ص 12-9.

(2) لحن العوام، الزبيدي: ص 7 – 8.

(3) درة الغواص في أوهام الخواص: ص39-38.

(4) البيان والتبيين للجاحظ: (137/ 1).

(5) ينظر: العين (حذف): 297/ 1. والصحاح (حذف): 1341/ 4. ولسان العرب (حذف): 39/ 9.

(6) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. احمد مطلوب: 425/ 2.

عن دليلٍ عليه. وإلاّ كانَ فيه ضربٌ من تكليف عِلْمِ الغَيْبِ في مَعْرِفَتِهِ)).[1] وقال ابن الأثير: ((الإيجازُ بالحذفِ: وهو ما يُحذفُ منه المفرد والجملة لدلالةِ فَحْوَى الكلام على المحذوفِ ولا يكون إلاّ فيما زادَ معناه على لَفْظِهِ)).[2] يتضح من كلام ابن جني وابن الأثير أنَّ (الحَذْفَ) هو ضربٌ من ضروب الإيجاز. ولكن يشترط فيه وجود قرينةٍ تدلُ على المحذوفِ وإلاّ عُدَّ ذلك من لَغْوِ الحديث، قال ابن الأثير: ((والأصلُ في المحذوفاتِ جميعها على اختلافِ ضروبها أنْ يكونَ في الكلامِ ما يدل على المحذوف فإنْ لَمْ يكن هناك دليلٌ على المحذوفِ فإنَّهُ لَغْوٌ من الحديثِ لا يجوزُ بوجه ولا سَبَب)).[3] **ومن الأمثلة على الحذف في كلام العامّة الذي يراد به الإيجاز:**

1/ قول العامّة، (آوَّة):

ذكر الأزهري عن أبي طالب الأنباري(ت356هـ)[4] أنَّ العامّة تقول: آوَّة وحدها. والصواب أنْ تدرجَ في الكلام فتقول: آوَّة من كذا.قال الأزهري (ت370هـ): ((قال أبو طالب: قول العامّة: آوَّة: ممدود، خطأ؛ إنَّما هو: آوَّة من كذا)).[5]

وقال الجوهري (ت393هـ): ((قولهم عند الشكاية: أَوْهِ من كذا، ساكنة الواو، إنَّما هو توجع.

قال الشاعر:[6]

فأَوْهِ لِذِكْرَاهَا إذا ما ذَكَرتُها
ومِنْ بُعْدِ أرضٍ بَيْنَنَا وسَمَاءِ)).[7]

وقد ذكر ابن فارس (ت395هـ) أكثر من لغة في ((آوّة)) و ((أَوْه))، قال: ((أَوَّة: فيه لغات: مد الألف وتشديد الواو -آوّة- وقصر الألف و تشديد الواو -أَوَّة- ومد الألف وتخفيف الواو -آوْه)).[8] و قال ابن سيده (ت458هـ): ((وأَوْهِ لفلانٍ ومِنْ فُلانٍ: إذا اشْتَدَّ عَلَيْكَ فَقْدُهُ)).[9]

يتضح مِمَّا سبق أنَّ أكثر أهل اللغة نصوا على استخدام لفظة (آوَّة) ومشتقاتها في جملة. أمَّا العامّة فإنَّها حذفت الجملة وأبقت (آوَّة) وحدها. فالجملة المحذوفة في كلام العامّة وإنْ لم يدل عليها دليل يبين سبب الهم أو الحزن أو التوجع، مِمَّا يجعل كلامهم خاطئاً كما ذهب أبو طالب الأنباري، ويجعله من لغو الحديث كما قال ابن الأثير. إلاّ أنَّ هذا الحذف قد يكون صحيحا و يفيد معنى؛ إذا كان هنالك أكثر من شيء يُـألِمُ الإنسانَ أو يُحْزِنَهُ، فَيَصْعُبُ عليه أنْ يقولَ: ((آوَّةٍ من كذا و كذا))، فيميل إلى الإيجاز فيقول: (آوَّة). وبناءً على ذلك يمكن إطلاق لفظة (آوَّة) ومشتقاتها على مطلق الهم والحزن والتوجع، من غير ربطها بجملة تدل على سبب الحزن.

2/ قول العامة (هُوَذَا):

ذكر أبو بكر الأنباري (ت 328هـ) أنّ العامة تقول (هُوَ ذا) بمعنى: (ها أنا ذا ألقى فلاناً). قد نقل أصحاب المعجمات أنّ قولهم (هو ذا) ينسب لبعض أهل الحجاز وكذا ينسب لأعراب بني مضرّس.

---

(1) الخصائص:360/ 2.
(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير: 264/ 2.
(3) المصدر نفسه: 268/ 2.
(4) هو عبيد الله بن احمد بن يعقوب، أبو طالب الأنباري، يعرف بابن أبي زيد، كان حياً في سنة (ت318هـ). تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: 238/ 19.والأعلام للزركلي: 66/ 4.
(5) تهذيب اللغة (أوّ): 474/ 15. وقال الخليل في العين (أو): 104/ 1، ((و(آوَّة) في موضع مشقة وهم وحزن)).
(6) لم أقف على قائله. وجاء في تاج العروس(أوه): 329/ 36 ((هكذا أنشده الفراء في نوادره)).
(7) الصحاح (أوه): 2225/ 6.
(8) مقاييس اللغة (أوه): 163/ 1.
(9) المخصص، لابن سيده: 88/ 4.

قال أبو بكر الأنباري: «قال السجستاني[1]: بعض أهل الحجاز يقولون: هوذا، بفتح - الهاء - والواو. وهذا خطأ منه، لأن العلماء الموثوق بعلمهم اتفقوا على أن هذا من تحريف العامة وخطئها. والعرب إذا أرادت معنى: هوذا، قالوا: ها أنا ذا ألقى فلاناً».[2]

وقال الأزهري (ت370 هـ): «وَقَالَ النَّضر[3]: قَالَ أَبُو الدُّقيش[4] لرجل قَالَ: أَيْن فلَان؟ فَقَالَ: هُوَ ذَا. قلتُ: وَنَحْو ذَلِك حفظتُه عَن أعراب بني مُضَرّس وَغَيرهم. وَقَالَ أَبُو بكر بن الأنباريّ: قَالَ بعض أهل الْحجاز: هُوَذَا بِفَتْح الْوَاو، وَقَالَ أَبُو بكر: وَهَذَا خطأ مِنْهُ، لِأَن الْعلمَاء الموثوق بعلمهم اتَّفقُوا على أَن هَذَا من تَحْرِيف الْعَامَّة. والعَرَبُ إِذا أَرَادَت مَعْنى هُوَذَا قَالَت: هأنذا أَلقَى فلَانا».[5]

يتضح أنّ أهل اللغة نصوا على استخدام عبارة (ها أنا ذا أَلقَى فلَانا) دون حذف وإيجاز كما استعملتها العرب، وقول العامة (هو ذا) تحريف مخالف لكلام العرب الفصحاء.

3/ قول العامة (ما عدا من بدا):

ذكر الأزهري نقلًا عن أبي حاتم السجستاني والأصمعي أن العامة تقول: (ما عدا من بدا)، بحذف همزة الاستفهام، والصواب: اثباتها. قال الأزهري: ((قال أبو حاتم، قال الأصمعي في قول العامة : (ما عدا من بدا)، هذا خطأ، والصواب: (أما عدا من بدا) على الاستفهام. يقول: (ألم يتعدّ الحق من بدأ بالظلم)، ولو أراد الإخبار قال: (قد عدا من بدا بالظلم)؛ أي: قد اعتدى، وإنما عدا من بدا)).[6]

يتضح مما سبق أنّ حذف همزة الاستفهام من قولهم (ما عدا من بدا) خطأ والصواب اثبات همزة الاستفهام والسبب في وجوب اثباتها أنّ حذفها يسبب لبسًا في الكلام فيلتبس الاستفهام بالإخبار عند حذفها؛ ولذلك عُدَّ حذفها خطأً في قول العامة.

4/ قول العامة (لِيَهْنِكَ الفارسُ):

ومِمَّا حذفت العامّة همزته على غير القياس، ما ذكر الأزهري عن أبي حاتم عن الأصمعي، قولها: (لِيَهْنِكَ الفارسُ) بحذف الهمزة في لفظة (لِيَهْنِكَ)، وصوابه: (لِيَهْنِئْكَ الفارسُ) بالهمزة.[7]

(1) أبو حاتم السجستاني (ت 248هـ): «سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة كان المبرّد يلازم القراءة عليه». الأعلام، للزركلي: (3/ 143).

(2) الزاهر في معاني كلمات الناس: (2/ 266).

(3) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن: أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة. ولد بمرو (من بلاد خراسان) وانتقل إلى البصرة مع أبيه (سنة 128) وأصله منها، فأقام زمنا. وعاد إلى مرو فولي قضاءها. واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقربه. وتوفي بمرو سنة (203هـ). من كتبه « الصفات» كبير، في صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع، و«كتاب السلاح» و«المعاني» و«غريب الحديث « و«الأنواء». ينظر: الأعلام، للزركلي: (8/ 33).

(4) ((أَبُو الدقيش الأعرابي كَانَ أفْصح النَّاس حدث الْأَخْفَش قَالَ، قَالَ الْخَلِيل: دَخَلنَا على أبي الدقيش الْأَعرَابِي نعوده فَقلت لَهُ كَيفَ تجدك فَقَالَ أجد مَا لَا أشتهي مَا لَا أجد وَلَقَد أَصبَحت فِي زمَان سوء من جاد لم يجد وَمن وجد لم يجد قلت فَمَا الدقيش قَالَ لَا أَدْرِي قلت فاكتنيت بِهِ وَلَا تَدْرِي مَا هُوَ. قَالَ: إِنَّمَا الْأَسْمَاء والكنى عَلَامَات أَخذ عَنهُ أَعْيَان أهل الْعلم كَأبي عُبَيْدَة وَيُونُس والأصمعي والخليل بن أَحْمد. قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: الدقش دويبة رقطاء أَصْغَر من العظاءة والدقش شَبيه بالنقش)). الوافي بالوفيات، للصفدي: (14/ 16).

(5) تهذيب اللغة: (6/ 211).

(6) تهذيب اللغة: (3/ 75). ينظر: لسان العرب: (15/ 31)، وتاج العروس من جواهر القاموس: (39/ 21).

(7) ينظر: تهذيب اللغة (هنأ): 226/ 6. وينظر أيضا:

قال الأزهري: ((أَبُو حَاتِم عَن الأصمعيّ: العربُ تَقول لِيَهْنِئْك الفارسُ، بجَزْم الْهمزَة، ولِيَهْنِيك الفارسُ بياءٍ سَاكِنة، وَلَا يجوز لِيَهْنِك، كَمَا تَقول الْعَامَّة)).[1]

وتخفيف العامّة للهمزة في لفظة (لِيَهْنِئْكَ) بحذفها خَطَأٌ؛ لأنَّ شرط تخفيف الهمزة بالحذف هو: أنْ تكون الهمزة متحركة وما قبلها ساكن حتى تلقى حركتها على الساكن قبلها عند الحذف.[2]

القسم الثاني: الاستعارة في كلام العامّة:

لغة: ((الاسْتِعَارَة مِنَ العَارِيَّة)).[3] والعَارِيَّةُ: هي اسم من الإعَارة. يقال: أعَرْتُهُ الشَّيْءَ أُعِيرُهُ إعَارَةً وعَارَهُ، ويُقالُ: اسْتَعَرْتُ مِنْهُ عَارِيَّةً فأعَارَنِيها.[4]

اصطلاحاً:

ولعل الجاحظ أول من عرفها بقوله: «الاسْتِعَارَةُ: تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه».[5] وسماها مثلاً بديعياً عند تعليقه على بيت الأشهب بن رُميلة[6]:

هُمْ سَاعِدُ الدّهْرِ الذي يُتَّقى بِهِ
وما خيرُ كفٍّ لا تَنُوءُ بِساعِدِ

قال: «قوله: هُمْ سَاعِدُ الدّهْرِ إنَّما هو مَثَلٌ، وهذا الذي تسميه الرواة البديع.»[7]

والاستعارة بمعناها الواضح الدقيق نجده في قول القاضي الجرجاني(ت392هـ)[8]: ((الاسْتِعَارَةُ ما اكتفي فيها بالاسم المُسْتَعَارِ عَنِ الأصلِ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها.

وملاكها تقريب الشبه و مناسبة المُسْتَعَار لَهُ للمُسْتَعَارِ مِنْهُ و امتزاج اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما مُنَافَرَةٌ ولا يتبين في أحَدِهِما إعِرَاضٌ عَنِ الآخَر)).[9]

وعرفها ابن فارس(ت395هـ): ((هي أنْ يضعوا الكلمة للشيء مُسْتَعارَةً من موضع آخَر)).[10]

ولَّما جاء عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)[11] نظر إلى الاسْتِعَارَةِ نظرة دقيقة فيها تحديد وعمق، قال: ((الاسْتِعَارَةُ: أنْ تريدَ تشبيهَ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ، فَتَدَع أنْ تُفْصِحَ بالتَّشْبِيهِ وتُظْهِرَهُ، وتَجِيءُ إلى اسمِ المشبه به فَتُعِيرَهُ المُشَبَّهَ وتُجْرِيهِ عَلَيْهِ)).[12]

وعَرَّفَها ابن الأثير(ت637هـ): ((الاسْتِعَارَةُ: أنْ تريدَ تَشْبِيهَ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ فَتَدَعَ الإفصاحَ بالتَّشْبِيهِ

تقويم اللسان: هامش الصفحة (187).

(1) تهذيب اللغة: (6/ 228).

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 545. وشرح الشافية للرضي: 3/ 32. والمقرب لابن عصفور: 2/ 20.

(3) لسان العرب (عير): 4/ 620.

(4) ينظر: تهذيب اللغة (عير): 3/ 105.

(5) البيان والتبيين، للجاحظ: 1/ 153.

(6) هو الأشهب بن رُمَيْلَة، ورُمَيْلَة أمه. وهي أَمَةُ خالد بن مالك بن ربعي بن سلمى بن جَنْدَل. وهو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان بن جَنْدَل بن نهشل بن دارم بن عمرو بن تميم. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: 2/ 585. والمؤتلف والمختلف، للآمدي: 32. والوافي بالوفيات: 14/ 51.

(7) البيان والتبيين، للجاحظ: 4/ 55.

(8) هو علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني، أبو الحسن: قاض من العلماء بالأدب. تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: 12/ 157. والأعلام للزركلي: 4/ 300.

(9) كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني: ص(45).

(10) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس: 173.

(11) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن. أبو بكر الجرجاني النحوي، المشهور. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 264. والوافي بالوفيات: 19/ 34. وبغية الوعاة: 2/ 91.

(12) دلائل الإعجاز، للجرجاني: 67.

وإظْهَارَهُ، وتجيء على اسم المشبه به و تجريه عليه)).[1] وأضاف: ((حد الاسْتِعَارَةِ: نقل المعنى من لفظٍ إلى لفظٍ لمشاركةٍ بينهما، مع طَيِّ ذِكْرِ المَنْقُول؛ لأَنَّهُ إذا احْتُرِزَ فيه هذا الاحْتِرَاز اخْتَصَّ بالاسْتِعَارَةِ و كان حدًّا لها دون التَّشْبِيه)).[2]

وما رصدته من الاسْتِعَارَةِ في كلام العامّة في معجمات القرن الرابع الهجري يدخل في حيز (الاسْتِعَارَةُ العَامِّيَةُ)؛ أي أنْ يُنْقَلَ الاسم عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم و يجري عليه ويجعل متناولا له تناول الصفة للموصوف وذلك مثل: «رأيتُ أسداً» أي: رجلاً شجاعاً، و«عَنَّتْ لَنَا ظَبْيَةٌ» أي: امْرَأَةٌ.[3]

وقال القزويني (ت739هـ)[4]: إنَّ العَامِّيَةَ المُبْتَذَلَة هي التي يظهر الجامع فيها كالمثالين السابقين.[5] وتبعه في ذلك شُرَّاحُ تلخيصه وغيرهم.[6] ومن الأمثلة على الاستعارة في كلام العامّة:

1/ قول العامّة، (الرِّجْلَةُ):

تستعيرُ العامّة لفظةَ (الرِّجْلَةِ) التي تعني: مَسِيلَ الماءِ. وتطلقها على نبات (الفَرْفَخِ)، لكونه ينبت في (الرِّجَلِ) أي: في مَسَايِلِ الماءِ. فلذلك سميَّ (الفَرْفَخُ) مجازاً (بالرِّجلَةِ) على سبيل الاستعارة.[7] والجامع بينهما هو المكان.

قال ابن دريد(ت321هـ): ((البَقْلَةُ الحَمْقَاءُ التي تسميها العامّة «الرِّجْلَةُ» و هي «الفَرْفَخُ»)).[8]

وقال الفارابي (ت350هـ): ((والرِّجْلَة: بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ، و يقال: هو أَحْمَقُ مِنْ رِجْلَةٍ. والرِّجْلَة واحدةُ الرِّجَلِ، وهي: مَسَايل الماء)).[9]

وقال ابن عباد (ت385هـ): ((ويقولون: أَحْمَقُ من رِجْلَةٍ؛ لأَنَّها تَنْبُتُ في الرِّجَل، يعني: مَسائِل الماء)).[10]

وقال ابن فارس(ت395هـ): ((وقال قوم بل الرِّجَلُ: مَسايِلُ الماءِ، واحدتها: رِجْلَةٌ)).[11]

وقال ابن سيده (ت458هـ): قال((أبو عبيد : الرِّجَلُ: مَسايِلُ الماءِ واحدها: رِجْلةٌ)).[12]

وقال مرتضى الزبيدي (ت1205هـ): ((وفي العُباب[13]: أصل الرِّجْلَةِ المَسِيلُ، فَسُمِّيَتْ بها البَقْلَةُ. وقال الراغب[14]: الرِّجْلَةُ: البَقْلَةُ الحَمْقَاءُ لكونها

---

(1) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لابن الأثير:82.
(2) المثل السائر: 83/ 2.
(3) ينظر: أسرار البلاغة للجرجاني: 323-320.
(4) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق. تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: 158/ 9. والبدر الطالع، للشوكاني:3 / 737. والأعلام للزركلي: 192/ 6.
(5) التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: 310. وينظر: المطول، لسعد الدين التفتازاني:368-367. والأطول، للاسفراييني: 131/ 2. وأنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم المدني:247/ 1.
(6) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 161/ 1.
(7) قال ابن رشيق القيرواني(ت463هـ): ((الاستعارة أفضل المجاز،...، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها)). العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق (باب الاستعارة):268/ 1.
(8) جمهرة اللغة: 182/ 2.
(9) ديوان الأدب(فِعْلَة): 199/ 1.
(10) المحيط في اللغة (رجل): 82/ 7.
(11) مقاييس اللغة (رجل): 493/ 2.
(12) المخصص لابن سيده: 70/ 3.
(13) لم أجده في كتاب العباب للصاغاني (ت650هـ)، وهو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العمري الصاغاني الحنفي. رضي الدين. تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: 358/ 1. وبغية الوعاة: 438/ 1. والأعلام للزركلي: 214/ 2.
(14) هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم

نابِتَةٌ في مَوْضِعِ القَدَمِ)).[1]

2/ قول العامّة للمخنث (حُنَاّج وحَنَّاجٌ):

هما لفظتان فصيحتان تدلان على: التلوّي والإمَالَةِ. والعامّة تستعيرهما للدلالة على المخنث؛ لأنَّه يُلَوِّي كلامه. فالجامع بينهما هو الالتواء.

قال ابن دريد(ت321هـ): ((وابتذلت العامّة هذه الكلمة فسموا المخنث «حُنَاجَاً» لتلوِّيه وهي كلمة فصيحة عربية)).[2]

وقال الجوهري (ت393هـ): ((حَنَجَهُ وأحْنَجَهُ، أي: أمَالَهُ. وأحْنَجَ كلامه، أي: لَوّاه كما يُلَوِّيهِ المُخَنَّثُ)).[3]

وقال ابن فارس(ت395هـ): ((حنج، الحاء والنون والجيم أصل واحد يدل على: المَيْلِ والاعْوِجَاجِ)).[4]

وقال ابن منظور(ت711هـ): قال أبو عبيدة[5]: ((وابتذلت العامّة هذه الكلمة فسمت المخنث «حَنَّاجَاً»؛ لِتَلَوِّيهِ وهي فصيحة)).[6]

3/ قول العامة لمكان قضاء الحاجة (الحُشُّ والحَشُّ):

هما لفظتان فصيحتان تدلان على: النخل المجتمع.[7] والعامّة تستعيرهما للدلالة على مكان قضاء الحاجة؛ لأنَّهم كانوا يقضون حوائجهم في بساتين النخل.

قال ابن دريد: ((الحش والحش: النّخل المُجْتَمع وَالْجمع الحشان. وَبِه سمي الحش الَّذِي تعرفه الْعَامَّة لأَنهم كَانُوا يقضون الْحَاجة فِي النّخل المُجْتَمع فَسُمي الحش بذلك. وَيُسمى الحائش أَيْضا)).[8]

وجاء في تهذي الأزهري: ((قَالَ أَبُو عبيد: الحشّ: الْبُسْتَان. وَفِيه لُغَتَانِ: حُشّ وحَشّ. وَجمعه حِشَّان. قَالَ: وسمّي مَوضِع الخلَاء حُشّاً بِهَذَا؛ لأَنهم كَانُوا يقضون حوائجهم فِي الْبَسَاتِين)).[9]

4/ قول العامة للرجل الحَسَنِ التثني والتعطف في المشي (فلان حسن الشمائل):

لفظة (الشمائل) في قولهم (فلان حسن الشمائل) لفظة فصيحة تدل على: الرجل الكريم في أخلاقه وعشرته.[10] والعامّة تستعيرهما للدلالة على: الرجل الحَسَن التثني والتعطف في المشي؛ كأنهم يأخذون معنى الجمال الخُلُقي من هذه اللفظة للدلالة على جمال التثني والتعطف في المشي، فكلا الاستعمالين يدلان على صفة جمالية في المرء.

قال ابن دريد: ((رجل حُلْو الشَّمَائِل: محمودها وَلَيْسَ الشَّمَائِل عِنْد الْعَرَب كَمَا تذْهب إِلَيْهِ الْعَامَّة)).[11] إلا أنّ ابن دريد لم يوضح معنى (الشمائل) عند العامة في عبارته. وقد أوضحها الجواليقي، بقوله:

الأصفهاني أو (الاصبهاني) المعروف بالراغب. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 1156/ 3. والوافي بالوفيات: 29/ 13. والأعلام للزركلي: 255/ 2.

(1) تاج العروس (رجل): 48/ 29.

(2) جمهرة اللغة: 60-59/ 2.

(3) الصحاح (حنج): 307/ 1.

(4) مقاييس اللغة (حنج): 109/ 2.

(5) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التَّيْمِي (ت نحو207هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 84. ومعجم الأدباء: 2704/ 6. ووفيات الأعيان: 235/ 5.

(6) لسان العرب (حنج): 241/ 2. وينظر: تاج العروس (حنج): 492/ 5.

(7) أدب الكتاب لابن قتيبة: ص529.

(8) جمهرة اللغة: 1/ 98.

(9) تهذيب اللغة: 3/ 254. وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: 17/ 146.

(10) ينظر: جمهرة اللغة: (1/ 570). وتهذيب اللغة: (11/ 254). ولسان العرب: (11/ 369).

(11) جمهرة اللغة: (1/ 570)

((من ذلك قولهم: فلان حسن الشمائل، إذا كان حسن التثني والتعطف في المشي. وإنما الشمائل الخلائق عند العرب)).[1]

5/ تقول العامة للقطعة التي تتكون فوق كرش البقرة والبعير (رُمّانة):

تستعير العامة لفظة (الرُمّانة) للدلالة على القطعة التي تتكون فوق كرش البقرة أو البعير، قال الأزهري: ((قَالَ أَبُو العَبّاسِ: القَطِنَةُ: وَهِي الرُّمانَةُ فِي جَوْفِ البَقَرةِ. قَالَ ابنُ دُرَيْدٍ: قَطِنَةُ البَعِيرِ، الَّتِي يُسَمِّيها العَامَّةُ: الرُّمَّانَةَ)).[2]

ولعل الشبه بين الشحوم التي تفصل طبقات كرش البعير والبقرة، وبين شحمة الرمانة -الفاكهة المعروفة- التي تفصل بين حباتها هي التي سوغت هذه الاستعارة، قال الليث: ((وشَحْمةُ الرُمّانة: هَنَةٌ في جَوْفها تَفْصِلُ بين حَبّها، وإذا غَلُظَت قلتَ رُمّانة شَحِمةٌ)).[3]

القسم الثالث:

المجاز المرسل في كلام العامّة:

عرف القزويني المجاز المرسل بقوله: ((هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه)).[4] وسمي هذا النوع مرسلاً؛ لأنَّ الإرسال في اللغة الإطلاق، والمجاز الاستعاري مقيد بادعاء أنَّ المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد.

(1) التكملة والذيل على درة الغواص: ص864.
(2) تهذيب اللغة: (9/ 24). وينظر: جمهرة اللغة: (2/ 925). و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: (6/ 2183).
(3) العين: (3/ 100).
(4) الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: 2/ 277.

وقيل: إنَّما سمي مرسلاً لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل ردّد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري فإنَّه بعلاقة واحدة هي المشابهة.[5]

وقد عرفه الدكتور احمد مطلوب بقوله: ((الذي تكون علاقته بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه.

وقد سماه ابن الزملكاني (ت651هـ)[6] والزركشي (ت794ه) «المجاز الإفرادي».[7] وسماه السيوطي «المجاز المفرد» وقال: «ويسمى المجاز اللغوي»)).[8] فعلى ذلك يكون الاختلاف بين المجاز المرسل والاستعارة في كون الاستعارة تعتمد على المشابهة بين مدلولي اللفظين، أمَّا المجاز المرسل فيعتمد على وجود علاقة و صِلّة بين مدلولي اللفظين. قال القزويني: ((والمجازُ مرسلٌ إنْ كانت العلاقة غير المشابهة وإلاّ فاستعارة)).[9]

والمجاز المرسل له علاقات كثيرة، منها: السببية والمسببية والجزئية والكلية واعتبار ما كان وما يكون والمحلية والحالِّية واللازمية والملزومية والتقييد

(5) مختصر الدسوقي على مختصر المعاني: 445. وينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 206-205/ 3.
(6) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني، أبو المكارم، كمال الدين، ويقال له ابن خطيب زملكا: أديب، من القضاة. تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: 316/ 8. وشذرات الذهب: 417/ 5. والأعلام للزركلي: 176/ 4.
(7) ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، للزملكاني: 104-102. والبرهان في علوم القرآن، للزركشي: 258/ 2.
(8) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 205/ 3. ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي: 187/ 1.
(9) التلخيص في علوم البلاغة، للقزويني: 295. وينظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة، د. إنعام فوّال عكّاوي/ (المجاز اللغوي): 639.

والإطلاق والآلية والعموم والخصوص والمجاورة وغيرها.[1]

وما رصدته من مجاز مرسل في كلام العامّة في معجمات القرن الرابع الهجري يرجع إلى علاقات أربع، هي:

1/ المحلّية أو (المكانية):

وهو أنْ يذكر مكان الشيء ومحل الكائن فيه والمراد من هذا الكائن و ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[2] والمقصود في هذه الآية الكريمة، القوم اللذين يقيمون في النادي؛ لأنَّ النادي مكان جلوسهم ومحل مشاورتهم.[3]

وقد أطلقت العامّة لفظة (الجَعْس) مجازاً على (الجُعْمُوسِ). والجَعْسُ: هو اسم المكان الذي يكون فيه الجُعْموس. فالعامّة تذكر اسم المكان وتريد اسم من يحل في هذا المكان، على سبيل المجاز لعلاقة المكانية.

قال ابن دريد (ت321هـ): ((الجَعْسُ: هذا المعروف، وليس كما تنسبه إليه العامّة. إنَّما الجَعْسُ: موقع ذلك الشيء من الأرض، والرَّجِيعُ بعينه جُعْمُوسٌ)).[4] وقد اختلف أهل اللغة في لفظتي (الجَعْسِ و الجُعْمُوسِ)، فالخليل (ت170هـ) لم يفرق بينهما، قال: ((الجَعْسُ: العَذِرَةُ))،[5] و((العَذِرَة: البَدَاُ إذا بَدَا وأحْدَثَ من الغائِطِ)).[6] فهو يقصد بالعَذِرَةِ: الجُعْمُوسُ.

أمَّا الجوهري (ت393هـ) فقد ذهب إلى أنَّ لفظة (الجَعْسِ) مُوَلَّدَةٌ، والعرب تقول: (الجُعْموسُ)، قال: ((الجَعْسُ: الرَّجِيعُ و هو مُوَلَّدٌ، والعرب تقول: الجُعْمُوسُ بزيادة الميم، يقال: رَمى بِجَعاميسِ بَطنِهِ)).[7]

2/ المجاورة:

هي كون الشيء بدلاً عن شيءٍ آخر، نحو: كَلَّمْتُ الجِّدَارَ والعَمُودَ، أي: الجالس بجوارهما، فالجدارُ والعمودُ مجازان مُرْسَلانِ علاقتهما المجاورة.[8]

وتطلق العامّة لفظةَ (الحُمَةِ) مجازاً على: إبْرَةِ العَقْرَبِ. و(الحُمَةُ): ((سُمُّ كل شيء يَلْدَغُ أو يَلْسَعُ)).[9] قال ابن دريد (ت321هـ): ((الحُمَةُ مخففة: حرارة السُّم. وليست كما تسمي العامّة «حُمَةُ العقربِ» إبْرَتُها وسألت أبا حاتم فقال: سألت الأصمعي عنها فقال: هي فَوْعَه السُّم أي: حرارته وفورته)).[10]

وقال أبو بكر الأنباري (ت328هـ): العامّة ((تخطيء في تأويلها فتظن أنَّ الحُمَةَ: الشوكة التي تلسع بها. وليس هو كذلك، إنَّما الحُمَة: السُّمُّ، سُمّ الحية والعقرب والزنبور. ويقال للشوكة: الإبرة)).[11]

وقد ذهب الخليل وابن السكيت وابن قتيبة وثعلب وابن دريد وأبو بكر الأنباري وابن عباد والجوهري إلى أنَّ (حُمَةَ العقربِ)، بتخفيف الميم :

(1) ينظر: المزهر في علوم اللغة للسيوطي (معرفة الحقيقة والمجاز/ جهات المجاز): 360-359/1. وجواهر البلاغة للسيد احمد الهاشمي: 258-254. والبلاغة والتطبيق، د. احمد مطلوب و د. كامل حسن البصير: 325-322.

(2) العلق: 17.

(3) البلاغة والتطبيق: 324. وينظر: جواهر البلاغة: 257.

(4) جمهرة اللغة: 93/ 2.

(5) العين (جعس): 245/ 1. ومختصر العين (جعس): 178/ 1.

(6) العين (عذر): 121/ 3.

(7) الصحاح (جعس): 914/ 3.

(8) جواهر البلاغة: 257.

(9) العين (حمى): 362/ 1.

(10) جمهرة اللغة: 196/ 2.

(11) الزاهر في معاني كلمات الناس: 73/ 2.

هي السُّمُّ.[1] عدا ابن الأعرابي الذي ذكرها بتشديد الميم (حُمَّةٌ)، قال الأزهري: ((أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال لسُمِّ العقرب الحُمَةُ و الحُمَّةُ. قلت: ولم أسمع التشديد في الحُمَةِ لغير ابن الأعرابي ولا أحسبه رواه إلاّ وقد حفظه عن العرب)).[2]

وقد علل ابن الأثير(ت637هـ) هذا الاستعمال المجازي، بحسب ما نقله ابن منظور(ت711هـ)، قال ابن الأثير: ((وتطلق الحمة - على إبرة العقرب للمجاورة ؛لأنَّ السُّمَّ مِنْهَا يَخْرُجُ)).[3]

3/ الحالِّيَّة:

وهو أنْ يذكر ما يحل في المكان ويستقر بمحل و المراد به المحل والمكان كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[4]، فالمذكور هنا كلمة الرحمة، والمقصود الجنة التي هي مكان الرحمة ومحلها يوم الآخرة)).[5]

وتطلق العامّة لفظة (النَّاصِيَةِ) مجازاً على: الشَّعْرِ الذي في مُقَدِّمِ الرَّأْسِ. و(النَّاصِيَةُ): في الحقيقة هي مَنْبِتُ الشَّعْرِ الذي في مُقَدِّمِ الرَّأْسِ. قال الأزهري (ت370هـ): ((قال الفراء: .... ناصيته: مُقَدَّمُ رَأْسِهِ)).[6] وقال الأزهري أيضاً: ((قلت: والنَّاصِيَةُ عند العرب مَنْبِتُ الشَّعْرِ في مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، لا الشَّعْرَ الذي تسميه العامّة النَّاصِيَةُ ، ويسمى الشَّعْرُ ناصِيَةً لِنَبَاتِهِ في ذلك المَوْضِعِ)).[7]

4/ الجزئية:

وهي أنْ يذكر جزء الشيء و يراد كله، كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾[8] فقد ذكر الرقبة في الآية والمقصود بها العَبْدُ وكقول الشاعر[9] :

وكم عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوافِي فَلَمَّا قالَ قافِيَةً هَجَانِي

فذكر الشاعر القافية ومقصده القصيدة كلها التي تأتي القافية جزءً من نظمها.[10]

وتطلق العامّة لفظة (الدَّرَجَة) مجازاً على: (الأُدْرُجَّةِ). و(الأُدْرُجَّةُ) هي: الدَّرَجُ نفسُهُ. و(الدَّرَجَةُ) هي: واحدة أعتاب الدَّرَجِ. فالعامّة هنا تطلق لفظ الجزء وهو: الدَّرَجَة و تريد به الكل وهو: الأُدْرُجَّة (الدَّرَج).

قال ابن دريد(ت321هـ): ((الأُدْرُجَّةُ التي تسميها العامّة: دَرَجَةٌ، والدُّرَجَةُ في وزن رُطَبَة

---

(1) ينظر على الترتيب: العين (حمى): 1/ 362. وإصلاح المنطق:182. وأدب الكاتب: 199. وكتاب الفصيح: 306 (وشرح الفصيح لابن الجبّان:263. وإسفار الفصيح للهروي :766. وشرح الفصيح للزمخشري: 2/ 572). وجمهرة اللغة:2/ 196. والزاهر لابن الأنباري :2/ 73. والمحيط في اللغة (حمى):3/ 231. والصحاح (حمم) :5/ 1906 و(حمى):6/ 2320.

(2) تهذيب اللغة (حمى): 5/ 178.

(3) لسان العرب (حما): 14/ 197. وتاج العروس (حمى): 37/ 480.

(4) آل عمران: 107.

(5) البلاغة والتطبيق: 324. وينظر: جواهر البلاغة: 257.

(6) تهذيب اللغة (نصا): 12/ 171.

(7) المصدر نفسه.

(8) النساء: 92.

(9) هو مالك بن فهم الأزدي بن غنم بن دوس بن عدثان، من الأزد: أول من ملك على العرب بأرض الحيرة (ت نحو 480 ق هـ). تنظر ترجمته في: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، للسالمي: 1/ 33. والأعلام للزركلي: 5/ 265. والبيت في كتاب تحفة الأعيان، للسالمي: 1/ 39. وقد ورد هذا البيت أيضا في ديوان معن بن أوس المزني: 72. وهو شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام (ت64هـ). تنظر ترجمته في: معجم الشعراء، للمرزباني: 399. والأعلام للزركلي: 7/ 237.

(10) البلاغة والتطبيق: 323. وينظر: جواهر البلاغة: 255.

أفصح من الدَّرَجَةِ)).[1] وقال الفارابي (ت350هـ): ((الدَّرَجُ: جمع دَرَجَةٍ. والدَّرَجُ: واحدُ الأدْرَاجِ)).[2] وقال ابن عباد (ت385هـ): ((الدَّرَج: جماعة عَتَب الدَّرَجَةِ)).[3] وقال ابن منظور(ت711هـ): ((الأُدْرُجَّةُ ، كأُسْكُفَّةٍ أي: بضم الهمزة فسكون الدال فضم الراء فجيم مشددة مفتوحة: المِرْقَاةُ)).[4] وقال: ((الدَّرَجَة: واحدةُ الدَّرَجاتِ)).[5]

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أود أنْ أوضح للقارئ الكريم أنّ ما ذكرته من تعبيرات بلاغية مما قالته العامة سيجد الكثير منها في المؤلفات التي عني أصحابها بالتصحيح اللغوي والتي اصطلح عليها بكتب (لحن العامة)، وما بينته من تعبيرات بلاغية لعله يكون دافعًا للباحثين في تقصي التعبيرات الأخرى في كتب لحن العامة، عسى أنْ يجد الباحثون فيها قدحة فكرٍ لعنوان رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

وختامًا الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا مباركًا، والله الموفق لسواء السبيل.

المصادر والمراجع

- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، (مؤسسة الرسالة - بيروت).

- أسرار البلاغة، للشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت471 أو474هـ)، قراه و علق عليه: محمود محمد شاكر، (مطبعة المدني بالقاهرة و دار المدني بجدة).

- إسفار الفصيح، لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت433هـ)، تحقيق: د.احمد بن سعيد بن محمد بن قشاش، (مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).

- إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت244هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، (الطبعة الرابعة - دار المعارف).

- الأطول على شرح التلخيص، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرائيني، (المطبعة العامرة - 1284هـ).

- الأعلام، لخير الدين الزركلي، (دار العلم للملايين - بيروت)، (الطبعة الخامسة - 1980).

- أنوار الربيع في أنواع البديع، للسيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (ت1120هـ)، تحقيق: شاكر هادي شكر، (مطبعة النعمان - النجف)، (الطبعة الأولى - 1968).

- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان والبديع، للخطيب القزويني جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني (ت739هـ)، (دار الكتب العلمية - بيروت).

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق: محمد حسن حلاق، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2006).

- البرهان الكاشف عن إعجاز القران، تأليف: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت651هـ)، تحقيق: د. خديجة الحديثي ود. احمد مطلوب، (مطبعة العاني - بغداد)، (الطبعة الأولى

(1) جمهرة اللغة: 64/ 2.
(2) مختصر العين (درج): 211/ 5.
(3) المحيط في اللغة (درج): 40/ 7.
(4) لسان العرب (درج): 266/ 2.
(5) المصدر نفسه.

- 1974).
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مكتبة دار التراث - القاهرة).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، (المكتبة العصرية - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2006).
- البلاغة والتطبيق، تأليف: د. احمد مطلوب و د. حسن الكامل البصير، (مطابع بيروت الحديثة - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2009).
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، (مكتبة الخانجي - القاهرة)، (الطبعة السابعة - 1998).
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزَّبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، (دار الهداية).
- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، لأبي محمد عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي (ت1332هـ)، (مكتبة الإمام نور الدين السالمي - سلطنة عمان - مسقط -1995).
- التعريفات، تأليف السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني المتوفى (816هـ)، (دار الكتب العلمية) - لبنان، (الطبعة الثالثة-2009).
- تقويم اللسان، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت597هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، (دار المعارف - الطبعة الثانية).
- التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت739هـ)، ضبطه و شرحه: الأديب الكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، (دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - 1904).
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2001).
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لضياء الدين بن الأثير الجزري (ت606هـ)، تحقيق: د.مصطفى جواد و د.جميل سعيد، (مطبعة المجمع العلمي العراقي - 1956).
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري (ت321هـ)، (مطبعة مجلس دائرة المعارف في حيدر آباد - الطبعة الأولى).
- جواهر البلاغة في المعاني و البيان والبديع، للسيد احمد الهاشمي، إشراف: صدقي محمد جميل، (مؤسسة الصادق للطباعة و النشر - طهران)، (طبعة مجددة).
- الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، ابن السكيت (ت244هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى - 1969، مطبعة جامعة عين شمس- مصر.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، (دار الكتب المصرية - المكتبة العلمية).
- درة الغواص في أوهام الخواص، تأليف: القاسم بن علي بن محمد الحريري، تحقيق وتعليق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، (دار الجيل - بيروت)، (الطبعة الأولى - 1996).
- دلائل الإعجاز، للشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت471هـ أوت474هـ)، علق عليه: محمود محمد

شاكر، (دار المدني – جدة)، (الطبعة الثالثة – 1992).

– ديوان الأدب [أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية] ، لأبي إبراهيم اسحق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ)، تحقيق: د.أحمد مختار عمر، مراجعة: د.إبراهيم أنيس، (مؤسسة دار الشعب – القاهرة)، (الطبعة الأولى – 2003).

– ديوان معن بن أوس المزني (ت64هـ)، تأليف: د. نوري حمودي القيسي و د. حاتم صالح الضامن، (مطبعة الجاحظ – بغداد – 1977).

– الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – 1992).

– شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لان العماد العكري عبد الحي بن أحمد بن العماد العكري الدمشقي(ت1089هـ)، (دار الكتب العلمية – بيروت).

– شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي النحوي (ت686هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الكتب العلمية – بيروت– 1982).

– شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور بن الجبّان، تحقيق: د.عبد الجبار جعفر القزّاز، (دار الشؤون الثقافية العامة – آفاق عربية – بغداد)، (الطبعة الأولى – 1991).

– شرح الفصيح، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، (مطابع جامعة أم القرى).

– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس(ت395هـ)، (المكتبة السلفية – القاهرة – 1910).

– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، (دار العلم للملايين – بيروت)، (الطبعة الرابعة – 1990).

– طبقات الشافعية الكبرى، للإمام العلامة تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت771هـ) تحقيق : د.محمود محمد الطناحي و د.عبد الفتاح محمد الحلو، (دار هاجر للطباعة و النشر و التوزيع – الطبعة الثانية – 1413هـ).

– طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي(ت231هـ)، شرح: محمود محمد شاكر، (دار المدني – جدة).

– العمدة في محاسن الشعر و آدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني الأزدي (ت456هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (دار الجيل – الطبعة الخامسة –1981).

– الفاخر، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت291هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1974.

– فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت 764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، (دار صادر – بيروت)، (الطبعة الأولى – 1973).

– الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (مكتبة

الخانجي- القاهرة)، (الطبعة الثالثة- 1988).

- كتاب العين (مرتبا على حروف المعجم)، للخليل بن احمد الفراهيدي (ت170هـ)، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (دار الكتب العلمية - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2003).

- كتاب الفصيح، لأبي العباس ثعلب (ت291ه)، تحقيق: د.عاطف مدكور، (دار المعارف - القاهرة).

لحن العوام، تأليف: أبي بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي (ت379هـ)، تحقيق وتعليق: د. رمضان عبد التواب، (المطبعة الكمالية)، (الطبعة الأولى - 1964).

- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711ه)، (دار صادر - بيروت -الطبعة الأولى).

- ما تلحن في العامة، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، (الطبعة الأولى - 1982)، الناشر (مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض).

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير (ت606ه)، تحقيق: د.احمد الحوفي و د.بدوي طبانه، (دار نهضة مصر للطباعة و النشر - القاهرة).

- المحيط في اللغة، للصاحب أبو القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني (ت385ه)، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين، (عالم الكتب - بيروت)، (الطبعة الأولى - 1994).

- مختصر الدسوقي على مختصر المعاني، (دار الصناعة العامرة - 1288ه).

- مختصر العين، لأبي بكر الزبيدي الاشبيلي (ت379هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، (سلسلة خزانة التراث - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد).

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت458ه)، تحقيق : خليل أبراهم جفال، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، (الطبعة : الأولى - 1996).

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911ه)، شرح: محمد احمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، (مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة الثالثة).

- المطول على تلخيص المعاني (شرح مسعود بن عمر المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت793ه) على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ت739ه))، (مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي - 1310ه).

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تصحيح: احمد شمس الدين، (دار الكتب العلمية - بيروت)، (الطبعة الأولى - 1988).

- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي الرومي (ت626ه)، تحقيق: د.إحسان عباس، (دار الغرب الإسلامي -بيروت)، (الطبعة الأولى - 1993).

- معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تهذيب المستشرق: أ.د. سالم الكرنكوي، (دار الكتب العلمية - بيروت)، (الطبعة الثانية - 1982).

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها،

تأليف: د.احمد مطلوب، (الدار العربية للموسوعات - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2006).
- المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع و البيان والمعاني، إعداد: د. إنعام فوّال عكّاوي، مراجعة: احمد شمس الدين، (دار الكتب العلمية - بيروت)، (الطبعة الثانية - 1996).
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكرياء (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر - 1979).
- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، (الطبعة الأولى - 1972).
- المؤتلف و المختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370هـ)، تصحيح و تعليق: د. ف.كرنكو، (دار الكتب العلمية - بيروت)، (الطبعة الثانية - 1982).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، (مكتبة المنار - الأردن)، (الطبعة الثالثة - 1985).
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: احمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2000).
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت392هـ)، تحقيق و شرح: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، (المكتبة العصرية - بيروت)، (الطبعة الأولى - 2006).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، (دار صادر - بيروت).